بلاغ

انعقد بمقر هذه الوزارة يوم 30 ماي 2024، لقاء ضم ممثلين عن وزارة العدل بالمملكة المغربية- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية، ونظرائهم بوزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارهما السلطتين المركزيتين المعينتين لتلقي ودراسة الطلبات المتعلقة بإرجاع الأطفال في إطار اتفاقية لاهاي بشأن المظاهر المدنية للاختطاف الدولي للأطفال المؤرخة في 10 أكتوبر 1980.

وقد استهل اللقاء بكلمة ترحيبية للسيد مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية، أكد من خلالها على عمق العلاقات الثنائية التي تربط المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مع إبراز أهمية التواصل والتعاون بين السلطتين المركزيتين، المغربية والأمريكية، فيما يخص التطبيق العملي للاتفاقية المذكورة أعلاه.

وقد شكل هذا اللقاء فرصة لتبادل الآراء ووجهات النظر حول كيفية تطبيق الاتفاقية، بحيث انصبت المناقشات حول المسارات المسطرية التي تسلكها سلطات البلدين ودور هاته الأخيرة في تنفيذ طلبات الإرجاع، كما تم الوقوف على خصوصيات الأنظمة القانونية للبلدين والتباينات التشريعية التي من شأنها أن تطرح بعض الإشكالات على مستوى تطبيق مقتضيات الاتفاقية، من جهة. من جهة أخرى، تم التطرق إلى الحالات الفردية المتعلقة بالاختطاف الدولي للأطفال، في محاولة من الطرفين للإجابة عن كافة الإشكالات العالقة بحيث تم تقديم مقترحات وحلول لهذه الملفات بما يراعي المصلحة الفضلى للطفل.

في ختام أشغال هذا اللقاء، نوه الجانبان، المغربي والأمريكي، بمستوى النقاش وما تم التوصل إليه من نتائج ستمكن لامحالة من تعزيز التواصل بين السلطتين المركزيتين بهدف تذليل الصعاب وايجاد حلول توافقية لكافة الاختلالات المرتبطة بطلبات الإرجاع المقدمة في إطار اتفاقية لاهاي المتعلقة بالمظاهر المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. كما أبان الطرفان عن رغبتهما في توسيع مجالات التعاون في المادة المدنية والأسرية وتبادل الممارسات الفضلى التي من

شأنها أن ترفع من مستوى التنسيق بين سلطات البلدين فيما يخص تطبيق الاتفاقيات في هذا المجال.